

## شبهات عقديّة في نهج البلاغة – الثالث

الشيخ أحمد سلمان

أما الجواب الحليّ : فقد ذكر علماءنا الأبرار أعلى الله برهانهم عدّة توجيهات لهذه الفقرات الموجودة في الأدعية التي يتوهم منها صدور الذنب منهم :

التوجيه الأول : وهو أن أدعية المعصومين عليهم السلام تعليمية ، إذ أنّ الدعاء له آداب خاصة لا بد أن يتحلّى الداعي بها كي يصل إلى مبتغاه ، وربما أنّ الدعاء الحقيقي من لا بد أن يكون نابعاً من حالة قلبية خاصّة ، كالخوف ، أو الرجاء ، أو الحب ، فيجب أن يعرف المكلف كيفية التعبير عن هذه الحالات بالصورة الصحيحة التي تتناسب مع عظمة الله وجلاله ، فليس كلّ كلام صحيح يتناسب مع كل المقامات ، فالأسلوب الذي يخاطب به الرجل ولده يختلف عن الأسلوب الذي يخاطب به الرجل صديقه ، ويختلف عن طريقة مخاطبته لمديره ، فكلّ مخاطب له آداب خطاب خاصّة تلائم شأنه .

ومن هنا لا يمكننا معرفة الآداب التي نستطيع من خلالها مناجاة الله عزّوجل والابتهاج إليه ، فكان الطريق إليها هو الوحي المتمثل في محمد وآل محمد عليهم السلام ، فمن أراد الله بدأ بهم .

التوجيه الثاني : هو أن هذا الاستغفار والدعاء ليس من الذنوب والمعاصي المتمثلة في ارتكاب الأمور المحرّمة ، بل من ترك الأولى أي خالف التكليف الإرشادية لا الإلزامية التي يترتّب عليها حساب وعقاب ، فإنّ حسنات الأبرار سيئات المقرّبين كما قيل .

وقد تبنى هذا الرأي من المخالفين الشيخ محمد علي الشوكاني في تفسيره ، حيث قال : (وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ) أي : استغفر الله أن يقع منك ذنب ، أو استغفر الله ليعصمك ، أو استغفره مما ربما يصدر منك من ترك الأولى [١] .

التوجيه الثالث : قالوا: إن هذا الدعاء هو من باب الافتقار والتذلل لله عزّوجل ، والاستغفار هو بسبب انشغال المعصومين عليهم السلام بالأمور الضرورية البشرية ، كالأكل والشرب والنكاح ، التي يعتبرونها شاغلاً لهم عما هو أولى كالعبادة والانقطاع لله عزّوجل .

وقد تبنى هذا الرأي جملة من العلماء ، منهم الشيخ الأربلي قدس سره ، حيث قال : وتقريره أن الأنبياء والأئمة عليهم السلام تكون أوقاتهم مشغولة بالله تعالى ، وقلوبهم مملوءة به ، وخواطرهم متعلّقة بالملا الأعلى ، وهم أبدأ في المراقبة كما قال عليه السلام : عبد الله كأنك تراه ، فإن لم تره فإنه يراك . فهم أبدأ متوجّهون إليه ، ومقبلون بكلّهم عليه ، فمتى انحطوا عن تلك الرتبة العالية والمنزلة الرفيعة إلى الاشتغال بالمأكل والمشرب والتفرغ إلى النكاح وغيره من المباحات عدّوه ذنباً ، واعتقدوه خطيئة ، واستغفروا منه ، ألا ترى أن بعض عبيد أبناء الدنيا لو قعد وأكل وشرب ونكح ، وهو يعلم أنه بمرأى من سيّده ومسمع ، لكان مملوماً عند الناس ، ومقصراً فيما يجب عليه من خدمة سيّده ومالكة ، فما ظنك بسيّد السادات وملك الأملاك [٢] .

ومن العامّة النووي في شرحه النووي ، حيث قال : وأما استغفاره صلى الله عليه وآله وقوله صلى الله عليه وآله (( اللهم اغفر لي ذنبي كله )) ، مع أنه مغفور له ، فهو من باب العبودية ، والإذعان ، والافتقار إلى الله تعالى ، والله أعلم [٣] .

الوجه الرابع : أن المعصومين عليهم السلام يدعون بلحاظ الوجود الجمعي لا الفردي ، أي أنه عليه السلام بهذا الدعاء لا يقصد نفسه ، بل يقصد كل أمته ، وهذا من باب الرأفة والرحمة بهم .

ولعل هذا المعنى يُستشف من عدة نصوص ، مثل قوله تعالى : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) (التوبة : ١٢٨) ، فمقتضى رحمة النبي صلى الله عليه وآله أنه يهتم بغفران ذنوب أمته كما كان يهتم بأموالهم الحياتية .

ومثل هذا المقطع الوارد في الزيارة الجامعة ، وهو قوله عليه السلام : بأبي انتم وأمي ونفسي وأهلي ومالي ، ذكركم في الذاكرين ، وأسماؤكم في الأسماء ، وأجسادكم في الأجساد ، وأرواحكم في الأرواح ، وأنفسكم في النفوس [٤] .

فوجد هذا الرابط التكويني بين أنفس أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم يجعل منهم يحسون بالحالات المختلفة التي يمر بها الشيعة ، فيكون لسان المعصوم في دعائه حاكياً عن الشيعة وليس عن نفسه فقط .

فهذه الوجوه الأربعة يمكن الجمع بها بين عقيدتنا في عصمة الرسول المصطفى محمد صلى الله عليه وآله وعصمة الأئمة الأطهار عليهم السلام .

## ٢ - لست في نفسي بفوق أن أخطيء :

وقالوا : إن علياً قد اعترف بنفسه أنه يمكن أن يخطئ ، والإقرار سيد الأدلة ، إذ أنه صرح في النهج بقوله : فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل ، فأني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ، ولا آمن ذلك من فعلي ، ألا يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني ، فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لارب غيره ، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا ، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه ، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى ، وأعطانا البصيرة بعد العمى [٥] .

وعلق أحدهم على هذا النص بقوله : انظر إلى قوله : (( إني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ، ولا آمن ذلك من فعل )) ، فهل أدل من هذا النص على عدم عصمته رضي الله عنه بأنه فوق أن يخطئ ، إذ لا يأمن ذلك من نفسه ، مما يدل على أنه ليس فوق البشر ، لا خلقة طبيعية ولا عصمة إلهية [٦] .

والجواب على ذلك : أنّ المشكل لم يفهم حقيقة العصمة عند الشيعة ، ولذلك قال هذا الكلام ؛ فالعصمة عندما كما عرفها العلامة الحلي : هي لطف خفي يفعل الله تعالى بالمكلف ، بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك [٧] .

فالعصمة ليست أمراً ذاتياً في المكلف ، بل هي إفاضة من الله وفضل منه للمكلف ، تمنعه من ارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك ، وأمير المؤمنين عليه السلام نفى أن يكون معصوماً بنفسه ، أي بالاستقلال عن اللع عزوجل ، قل : (( أني لست في نفسي بفوق أن أخطئ )) ، لكنه عليه السلام لم يقف هنا ، بل عقب بقوله : (( ولا آمن ذلك من فعلي ، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني )) ، أي أنّ الله هو الذي يكفيه الخطأ والذنب والمعصية .

وهذا المعنى هو الذي أشار إليه الله عزوجل في القرآن الكريم في عدة آيات كريمة :

منها : قوله تعالى في حق النبي محمد صلى الله عليه وآله : (وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تِرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً) (الإسراء : ٧٤) ، والآية صريحة في أن النبي صلى الله عليه وآله لولا تثبيت الله سبحانه لركن إلى المشركين شيئاً قليلاً ، والركون إلى الظالمين ذنب كما قال سبحانه : (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ) (هود : ١١٣) .

ومنها : قوله تعالى (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ) ( آل عمران : ١٥٩ ) ، فالآية تدل على أن هذه الصفات السامية الموجودة في المصطفى صلى الله عليه وآله هي من الله عزوجل .  
وغيرها من الآيات الكثيرة المثبتة لهذا المعنى .

### ٣ - تنصيب أمير المؤمنين عليه السلام للولاية :

قالوا: أن علياً ليس معصوماً كما يدعي الشيعة ، ولو كان كذلك لما أخطأ في وضع المنذرين الجارود العبدى والياً ، إذ أن هذا الرجل خان الأمانة ، وغدراً بأمير المؤمنين عليه السلام ، وقد عاتبه على ذلك في كتاب نقله الرضي في النهج بقوله : أما بعد ، فإن صلاح أبيك غرني منك ، وظننت أنك تتبع هديه ، وتسلك سبيله ، فإذا أنت فيما رقى إليّ عنك لا تدع لهواك انقياداً ، ولا تبقى لآخرتك عتاداً ، تعمر دنياك بخراب آخرتك ، وتصل عشيرتك بقطيع دينك ، ولنن كان ما بلغني عنك حقاً لجمل أهلك وشسع نعلك خير منك ، ومن كان بصفتك فليس بأهل أن يسد به ثغر ، أو ينفذ به أمر ، أو يعلى له قدر ، أو يشرك في أمانة ، أو يؤمن على جباية ، فأقبل إليّ حين يصل إليك كتابي هذا إن شاء الله [٨] .

والجواب على هذا الإشكال :

أولاً: المعصوم عليه السلام مأمور بالعمل بحسب الظاهر، لا بما أطلعه الله عليه من أمور غيبية ، كمصير العباد و ما يخفونه في صدورهم وما شابه ، فتكليفه هو مجارة الناس في ما يظهره علناً ، لا ما يكتُمونه سراً .

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وآله يعلم يقيناً بوجود منافقين مدسوسين بين أصحابه ، لكنّه كان يسوي بينهم وبين بقية الصحابة ، فلم نسمع يوماً أنه أهان عبدالله بن أبي ، أو طرده من المسجد ، أو منعه من الخروج إلى الجهاد مع المسلمين رغم أن هذا الرجل هو رأس المنافقين في ذلك الوقت .

ومن الشواهد على هذا قصة الرجل الذي اتخذ النبي صلى الله عليه وآله كاتباً للوحي ، ثم ارتد كما نقل ذلك البخاري في صحيحه بسنده عن أنس رضي الله عنه أنه قال : كان رجل نصرانياً ، فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران ، فكان يكتب للنبي صلى الله عليه وآله ، فعاد نصرانياً ، فكان يقول : ما يدري محمد إلا ما كتبت له [٩] .

فهل ردة عبدالله بن أبي سرح الذي كان أيضاً كاتباً للوحي عند النبي صلى الله عليه وآله « فقد روى الحاكم في المستدرک بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال : كان عبدالله بن أبي سرح يكتب لرسول الله صلى الله عليه وآله ، فلحق بالكفار ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُقتل ، فاستجار له عثمان رضي الله عنه ، فأجاره رسول الله صلى الله عليه وآله » [١٠] .

فهل رسول الله صلى الله عليه وآله يجهل أن هؤلاء سيرتدون عن دينه حتى يضعهم في هذا المنصب الخطير؟

ولهذا قال النووي : وكان صلى الله عليه وآله يتألف الناس ، ويصبر على جفاء الأعراب والمنافقين وغيرهم لتقوى شوكة المسلمين ، وتتم دعوة الإسلام ، ويتمكن الإيمان من قلوب المؤلفّة ، ويرغب غيرهم في الإسلام ، وكان يعطيهم الأموال الجزيلة لذلك ، ولم يقتل المنافقين لهذا المعنى ولاظهارهم الإسلام ، وقد أمر بالحكم بالظاهر ، والله يتولى السرائر ، ولأنهم كانوا معدودين في أصحابه صلى الله عليه وآله ويجاهدون معه إما حمية ، وإما لطلب دنيا ، أو عصبية لمن معه من عشائريهم [١١] .

وقد فصل القاضي عياض في هذا الموضوع بما لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والبيان بقوله : إن النبي صلى الله عليه وآله لم يقتل المنافقين بعلمه فيهم ، ولم يأت أنه قامت بيّنة على نفاقهم ، فلذلك تركهم ، وأيضاً فإن الأمر كان سرّاً وباطناً ، وظاهرهم الإسلام والإيمان ، وإن كان من أهل الذمة بالعهد الجوار ، والناس قريب عهدهم بالإسلام ، لم يميّز بعد الخبيث من الطيب ، وقد شاع عن المذكورين في العرب كون من يُتَّهم بالنفاق من جملة المؤمنين وصحابة سيد المرسلين وأنصار الدين بحكم ظاهرهم ، فلو قتلهم النبي صلى الله عليه وآله لنفاقهم وما يبدر منهم وعلمه بما أسروا في أنفسهم لوجد المنفّر ما يقول ، ولارتاب الشارد ، وأرجف المعاند ، وارتاح من صحبة النبي صلى الله عليه وآله والدخول في الإسلام غير واحد ، ولزعم وظن العدو الظالم أن القتل إنما كان للعدواة وطلب أخذ الترة ، وقد رأيت معنى ما حرّرتّه منسوباً إلى مالك بن أنس رحمه الله [١٢] .

فهذا الإشكال مردود جملة وتفصيلاً ، ولا يقدر مقدراً قيد أنملة في عصمة أمير المؤمنين عليه السلام .

#### ٤ - لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر :

وقالوا : أن أمير المؤمنين عليه السلام صرّح بما لا يحتمل التأويل بأنه لا يشترط في الإمام العصمة ، بل لا يشترط فيه حتى العدالة ، إذ أنه عليه السلام قال : لا بد للناس من أمير المؤمنين برّ أو فاجر [١٣] .

والجواب على هذا :

أولاً : صاحب الإشكال خلط بين مفهوم الإمامة والإمارة ، فالذي يطلق عليه إمام هو صاحب الولاية العامّة على الناس ، أما الأمير فهو الذي ينصب من قبل صاحب الولاية العامّة ، والكلام في هذه الرواية حول الأمير وليس الإمام ، فهو الذي يمكن أن يكون برّاً أو فاجراً إلا أنه ليس بإمام الحقّ المنصب من الله جلّ جلاله .

الثاني : لو سلّمنا جدلاً بالتطابق بين معنى الإمامة والإمارة فليس في هذا النصّ حجة للخصم ؛ إذ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الكلام بصدد بيان بطلان ما يذهب إليه الخوارج ، فأول الكلام هو الآتي : ومن كلام له عليه السلام في الخوارج لما سمع قولهم : (( لا حُكْم إلا لله )) قال عليه السلام : كلمة حقّ يراد بها باطل ، نعم إنه لا حكم إلا لله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا لله ، فإنه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر ، يعمل في إمرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ، ويبغّ الله فيها الأجل ، ويجمع به الفيء ، ويقاوم به العدو ، وتأمّن به السبل ، ويؤخذ به للضعيف من القوي ، حتى يستريح به برّ ، ويستراح من فاجر [١٤] .

فالخوارج يدعون أنه لا حكم إلا لله عزّ وجلّ ، وأمير المؤمنين عليه السلام ردّ عليهم بدليل وجداني ، وهو أنّ الناس يحتاجون في أمورهم الدنيا لأمير ، سواء كان برّاً أم فاجراً ، فالكلام هنا حول ما تقتضيه الحاجة البشريّة ، سواء كانوا متشرّعة أم لم يكونوا كذلك ؛ لأن الإنسان مدني بطبعه أو بالضرورة ، ولازم المدنيّة أن يكون هناك نظام اجتماعي يراعه أحد ، يكون في قمة الهرم ، سواء سُمّي حاكماً أو ملكاً أو رئيساً أو أميراً أو خليفة .

أي أنه عليه السلام يرد على الخوارج الذين يرفضون كل حاكم حتى لو كان صالحاً ، بأن حاجة الناس لحاكم وإن كان فاجراً لا تخفى على أحد ، فإن وجود حاكم فاجر خير من أن يكون الناس بلا حاكم بحيث تسود الفوضى ، وينعدم الأمن .

ولهذا قال العلامة البيهقي : لا تتمتع بالوجود للإنسان إلا عند المشاركة ، فالواحد لا يكفي صنعة مأكوله ومشروبه وملبوسه ، بل يحتاج أن يعمل كلّ لكلّ يتكافؤون فيه ، وذلك بتمدّن واجتماع على أخذ وإعطاء ، يفترض لأجله العدل الذي لا ينفك عن الاصطلاح والتواطؤ ، فإن كلاً يرى ماله على غيره عدلاً ، وما لغيره عليه غير عدل ، بل يحتاج إلى متميّز عن الناس والاتباع

كلّهم بخواصّ يذعنون له بها ، فذلك معنى القول أميرالمؤمنين عليه السلام : لا بدّ للنّاس من أمير برّ أو فاجر، وهذا من مقتضى طبيعة الإنسان [١٥] .

وهذا الأمر مشابه لما يحصل بين المسلمين والملاحدة ، إذ أنّ الحوار معهم يبدأ من الصفر، وهو إثبات وجود الصانع للكون بالأدلة والبراهين، دون التطرّق إلى بيان صفاته أو حقيقته ، ثم تتدرج معه شيئاً فشيئاً كلما أقرّ لك بأمر.

فلا علاقة أصلاً بين هذا النص وبين ما يذهب إليه الشيعة من اشتراط عصمة الإمام من كل نقيصة ؛ لأن الإمام عليه السلام بيّن حاجة الماس إلى حاكم يحكمهم ، بغض النظر عن صفات ذلك الحاكم ما هي ، فهذا أمر آخر لم يبيّنه الكلام في كلامه .

علماً أنّ كتاب (نهج البلاغة) زاخر بالنصوص التي تثبت صراحة عصمة أميرالمؤمنين عليه السلام وغيره من أئمة المسلمين عليهم السلام ، ونكتفي هنا بإيراد نصّ واحد اعترف العام والخاص بدلالته .

قال عليه السلام : بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم ، وهم أئمّة الحق ، وأعلام الدين ، وأئمة الصدق ، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن ، ورُدُّوهم وُرُود الهيم العطاش ، أيها الناس خذوها عن خاتم النبيين صلى الله عليه وآله ، إنه يموت من مات منا وليس بميت ، ويبلى من بلي منا وليس ببال ، فلا تقولوا بما لا تعرفون ، فإن أكثرالحق فيما تنكرون ، واعذروا من لا حُجّة لكم عليه ، وأنا هو ، ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر، وأترك فيكم الثقل الأصغر؟ [١٦] .

ودلالة هذا النص صريحة على عصمة الإمام عليه السلام وبقية أهل البيت عليه السلام ، لا سيما قوله : (( فأنزلهم بأحسن منازل القرآن ))، أي أنهم ثقل للقرآن وعديله ، ولهذا قال ابن أبي الحديد المعتزلي تعقيباً على هذه العبارة : وقوله : (( فأنزلوهم منازل القرآن )) تحته سرعظيم ، وذلك أنه أمرالمكلفين بأن يجروا العترة في إجلالها ، وإعظامها ، والاتقياد لها ، والطاعة لأوامرها مجرى القرآن .

فإن قلت : فهذا القول منه يشعر بأن العترة معصومة ، فما قول أصحابكم في ذلك ؟ قلت : نصّ أبو محمد بن متويه رحمه الله تعالى في كتاب (الكفاية) على أن عليّاً عليه السلام معصوم ، وإن لم يكن واجب العصمة ، ولا العصمة شرط في الإمامة ، لكن أدلة النصوص قد دلّت على عصمته ، والقطع على باطنه ومغيبه ، وأن ذلك أمر اختصّ هو به دون غيره من الصحابة ، والفرق ظاهر بين قولنا : (( زيد معصوم )) ، وبين قولنا : (( زيد واجب العصمة )) ؛ لأنه إمام ، ومن شرط الإمام أن يكون معصوماً ، فالاعتبار الأول مذهبنا ، والاعتبار الثاني مذهب الإمامية [١٧] .

## الوحي :

ورد في بعض نصوص كتاب (نهج البلاغة) تعرّض إلى حقيقة الوحي وبعض تفاصيله ، وقد حاول البعض الاحتجاج بهذه النصوص لأثبات انقطاع الوحي بعد النبي صلى الله عليه وآله ، وعدم وجود صلة بين أهل البيت عليه السلام وبين السماء ، وبالتالي فإنهم لا يمتازون عن النّاس بشيء .

ومن هذه النصوص قوله عليه السلام : أرسله على حين فترة من الرسل وتنازع من الألسن ، فقفيّ به الرسل ، وختم به الوحي [١٨] .

وقال عليه السلام : بأبي أنت وأمي ، لقد انقطع بموتك ما لم ينقطع بموت غيرك من النبوة والأنباء وأخبار السماء خصصت حتى صرت مسلّياً عن سواك ، وعممت حتى صارالناس فيك سواء [١٩] .

أحدهم على هذه الروايات بقوله : فأين هذا القول مما في الكافي (في الفرق بين الرسول والنبي والإمام ، الرسول ينزل عليه جبرائيل ، فيراه ويسمع كلامه ، والإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص [٢٠] .

والجواب على ما ذكره أن القوم وقعوا في خلط شديد ؛ إذ أن هناك فرقاً بين الموحى إليه وبين المحدث ، فإننا لا نقول : إن أئمة أهل البيت عليهم السلام ينزل عليهم الوحي من السماء ، وإنما هم أئمة محدثون ، أي تحدثهم الملائكة ، ويلقى العلم في روعهم من قبل الله سبحانه وتعالى ، وبين الأمرين فرق واضح .

وقد أجاد الشيخ المفيد قدس سره التفصيل بالأمرين في (أوائل المقالات) مقرراً عقيدة الشيعة الإمامية في الوحي ، فقال : إن العقل لا يمنع من نزول الوحي إليهم وإن كانوا أئمة غير أنبياء ، فقد أوحى الله عز وجل إلى أم موسى : (أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خُفِتْ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ) ، فعرفت صحة ذلك بالوحي ، وعملت عليه ، ولم تكن نبياً ولا رسولاً ولا إماماً ، ولكنها كانت من عباد الله الصالحين ، وإنما منعت من نزول الوحي عليهم والإيحاء بالأشياء إليهم للاجماع على المنع من ذلك ، والاتفاق على أنه من يزعم أن أحداً بعد نبينا صلى الله عليه وآله يوحى إليه فقد أخطأ وكفر ، ولحصول العلم بذلك من دين النبي صلى الله عليه وآله ، كما أن العقل لم يمنع من بعثة نبي بعد نبينا صلى الله عليه وآله ونسخ شرعه صلى الله عليه وآله كما نسخ ما قبله من شرائع الأنبياء ، وإنما منع ذلك الإجماع والعلم بأنه خلاف دين النبي صلى الله عليه وآله ، من جهة اليقين وما يقارب الاضطرار ، والإمامية جميعاً على ما ذكرت ، ليس بينها فيه على ما وضعت خلاف [٢١] .

وقال في (تصحيح الاعتقادات) مقرراً حقيقة سماع الأئمة عليهم السلام للملك : قد يرى الله سبحانه وتعالى في المنام خلقاً كثيراً ما يصح تأويله ويثبت حقه ، لكنه لا يُطلق بعد استقرار الشريعة عليه اسم الوحي ، ولا يقال في هذا الوقت لمن طبعه الله على علم شيء : إنه يوحى إليه . وعندنا أن الله تعالى يُسمع الحجج بعد نبينا صلى الله عليه وآله كلاماً يلقيه إليهم في علم ما يكون ، لكنه لا يُطلق عليه اسم الوحي ؛ لما قدمناه من إجماع المسلمين على أنه لا وحي أحد بعد نبينا صلى الله عليه وآله ، وأنه لا يقال في شيء مما ذكرناه : إنه وحي إلى أحد ، والله تعالى أن يبيح إطلاق الكلام أحياناً ويحظره أحياناً ، ويمنع بشيء حيناً ، ويطلقها حيناً ، فأما المعاني فإنها لا تتغير عن حقائقها على ما قدمناه [٢٢] .

فالموجود في الكافي وفي غيره من الكتب هو أن الأئمة عليهم السلام محدثون ، والنصوص المذكورة في كتاب (نهج البلاغة) منصبّة على الوحي الذي نقل الشيخ المفيد رحمه الله إجماع المسلمين على انقطاعه .

وقد وردت في الكافي رواية توضّح حقيقة ما يقوله الشيعة في أنهم عليهم السلام ، وهي ما رواه الكليني بسنده عن حمران بن أعين ، قال : أبو جعفر عليه السلام إن علياً كان محدثاً . فخرجت إلى أصحابي فقلت : جنتكم بعجبية ، فقالوا : وما هي ؟ فقلت : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ، كان علي عليه السلام محدثاً . فقالوا : ما صنعت شيئاً ، ألا سألته من كان يحدثه ؟ فرجعت إليه فقلت : إني حدثت أصحابي بما حدثتني ، فقالوا : ما صنعت شيئاً ، ألا سألته من كان يحدثه ؟ فقال لي : يحدثه ملك . قلت : تقول : إنه نبي ؟ قال : فحرك يده هكذا : أو كصاحب سليمان ، أو كصاحب موسى ، أو كذي القرنين ، أو ما بلغكم أنه قال : وفيكم مثله [٢٣] .

فالأئمة عليهم السلام محدثون ، ولم يكونوا أنبياء ، مثلما يحدث غير الأنبياء في الأمم السابقة ، كأمر موسى ، ومريم بنت عمران ، وذي القرنين ، ويوشع بن نون ، وغيرهم .

وهذا القول ليس من مختصات الشيعة كي يتَّخذه القوم ممسكاً للتشنيع والتفطيع ، بل أن المخالفين يثبتون هذا المعنى في أصحّ كتبهم .

فقد روى البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله ، قال : إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدّثون ، وإنه إن كان في أمّتي هذه منهم فإنّه عمر بن الخطاب [٢٤] .

وجعل المحب الطبري باباً في كتابه (الرياض النضرة) أسماء : (ذكر اختصاصه بالتحديث) ، والمقصود هو عمر بن الخطاب ، وقد قرّره هذا المعنى ، فقال : عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : قد كان في الأمم محدّثون ، فإن يكن في أمّتي أحد فهو عمر بن الخطاب)) ، وأخرجه أحمد ومسلم ، وقد قال ابن وهب تفسي: محدّثون : ملهّمون ، وأخرجه الترمذي ، وصحّحه ، وأبو حاتم ، وخرّجه البخاري عن أبي هريرة ، وخرج عنه من طريق آخر، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (( لقد كان فيمن قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء ، فإن يكن من أمّتي فيهم أحد فعمر)) ، ومعنى محدّثون والله أعلم أي يلهّمون الصواب ، ويجوز أن يحمل على ظاهره ، وتحديثهم الملائكة لا بوحى ، وإنما بما يطلق اسم حديث ، وتلك فضيلة عظيمة [٢٥] .

فلا ندري لماذا يقبلون بمثل هذا المقام في حقّ عمر بن الخطاب ، ويرفضونه في حقّ أئمة أهل البيت عليهم السلام ؟ خصوصاً أن حديث البخاري جاء فيه لفظ ((محدّثون)) بصيغة الجمع الدال على أن في الأمة محدّثين كثيرين . قال ابن حجر في فتح الباري : وفُسِّرَ المحدّث بفتح الدال بالملهّم بالفتح أيضاً ، وقد أخبر كثير من الأولياء عن أمور معيّنة ، فكانت كما أخبروا...

إلى أن قال : وكان السّر في ندور الإلهام في زمنه وكثرته من بعد غلبة الوحي إليه صلى الله عليه وآله في اليقظة ، وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب إن لا يقع لغيره منه في زمانه شيء فلما انقطع الوحي بموته وقع الإلهام لمن اختصّه الله به ؛ للأمن من اللبس في ذلك ، وفي إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة ممن أنكره [٢٦] .

وقال الملا علي القاري : وخرج (أي البخاري) عنه (يعني بأهريرة) من طريق آخر، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لقد كان فيمن قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء ، فإن يكن في أمّتي منهم أحد فهو عمر)) ومعنى محدّثون – والله أعلم – ملهّمون الصواب ، ويجوز أن يُحمل على ظاهره بأن تحدّثهم الملائكة لا بوحى ، بل بما يطلق عليه اسم حديث ، وتلك فضيلة عظيمة [٢٧] .

علماً أنّ بعض علماء العامة قد نصّ صراحة على أنّ هذا التحديث الذي تميّز به عمر بن الخطاب ، هو ضرب من ضروب الوحي يستعمله الخليفة الثاني في الحكم بن الناس !

قال ابن القيم الجوزية : والله فراسة من هو إمام المتفرّسين، وشيخ المتوسمين : عمر بن الخطاب ، الذي لم تكن تخطيء له فراسة ، وكان يحكم بين الأمة بالفراسة المؤيدة بالوحي [٢٨] .

بل إنهم أجازوا أعظم من هذا ، وهو إمكانية تمثّل الملك لغير النبي صلى الله عليه وآله والتحدّث معه ، وقد ذكر ذلك ابن حجر العسقلاني في الفتح عند تعليقه على أحد الأحاديث ، حيث قال : فيه أن الملك يجوز أن يتمثّل لغير النبي صلى الله عليه وآله ، فيراه ويتكلّم بحضرته وهو يسمع ، وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة ، والله أعلم [٢٩] .

بل إن هذا الأمر حصل حتّى لبعض النّاس من غير الصحابة ولا التابعين ، بل للذين لم يُعرفوا بعلم أو فضل ، فقد روى ابن الجوزي بسنده عن الحسن بن حَيّ ، قال : قال لي أخي علي في الليلة التي توفي بها : اسقني ماء .

وكننت قائماً أصلي ، فلما قضيت الصلاة أتيتّه بماء، فقلت : يا أخي ، فقال : لبيك .

فقلت : هذا ماء . فقال : قد شربت الساعة ، فقلت : من سفاك وليس في الغرفة غيري وغيرك ؟ قال : أتاني جبريل الساعة بماء فسقاني ، وقال لي : أنت وأخوك وأبوك مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين [٣٠] .

- 
- [١] . فتح القدير ٥ / ٣٦ .
  - [٢] . كشف الغمة ٣ / ٤٧ .
  - [٣] . شرح مسلم ٤ / ٢٠٢ .
  - [٤] . من لا يحضره الفقيه ٢ / ٦١٦ .
  - [٥] . نهج البلاغة ٢ / ٢٠٢ .
  - [٦] . قراءة راشدة في نهج البلاغة : ٢٧ .
  - [٧] . النافع يوم الحشر: ٨٩ .
  - [٨] . نهج البلاغة ١٨ / ٥٤ .
  - [٩] . صحيح البخاري ٤ / ١٨١ .
  - [١٠] . المستدرک على الصحيحين ٣ / ٤٥ ، عقب الحاكم على هذا الحديث بقوله : صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه .
  - [١١] . شرح مسلم ١٦ / ١٣٩ .
  - [١٢] . الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢ / ٢٢٧ .
  - [١٣] . نهج البلاغة ١ / ٩١ .
  - [١٤] . نهج البلاغة ١ / ٩١ .
  - [١٥] . معارج نهج البلاغة : ١٣٠ .
  - [١٦] . نهج البلاغة ٢ / ١٥٤ .
  - [١٧] . شرح نهج البلاغة ٦ / ٣٧٧ .
  - [١٨] . نهج البلاغة ٢ / ١٦ .
  - [١٩] . نفس المصدر ٢ / ٢٢٨ .
  - [٢٠] . تأملات في نهج البلاغة : ٢٩ .
  - [٢١] . أوئل المقالات : ٧٥ .
  - [٢٢] . تصحيح الاعتقادات : ١٢٢ .
  - [٢٣] . الكافي ١ / ٢٧١ .
  - [٢٤] . صحيح البخاري ٤ / ١٤٩ .
  - [٢٥] . الرياض النضرة ٢ / ٢٨٧ .
  - [٢٦] . فتح الباري ١٢ / ٤٤٥ .
  - [٢٧] . مشكاة المصابيح ١٠ / ٣٨٧ .
  - [٢٨] . الطرق الحكمية ٧٣ .
  - [٢٩] . فتح الباري ١ / ١١٥ .

